



المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء
"مساواة"

ملخص تنفيذي

المركز الفلسطيني لإستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»

المرصد القانوني الرابع

لبيان الثابت والمتغير في وضع العدالة في الضفة الغربية وقطاع غزة

(دراسة مقارنة لسنوات مختلفة)

كانون أول ٢٠١٥

المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"

رام الله: البيرة - البالوع - شارع المحاكم

هاتف: ٢٤٢٤٨٧٠ (٢) ٩٧٢+

فاكس: ٢٤٢٤٨٦٦ (٢) ٩٧٢+

غزة - شارع الجلاء - برج الجلاء

تلفاكس: ٢٨٧٤٢٠٦ (٨) ٩٧٢+

البريد الإلكتروني: musawa@musawa.ps

الصفحة الإلكترونية: www.musawa.ps

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن رأي

المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" والجهات الداعمة له

جميع الحقوق محفوظة للمركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"

بدعم من

وزارة الخارجية الهولندية



*the Ministry of
Foreign Affairs of the
Netherlands*

قائمة المحتويات

٥	مقدمة.....
٧	وضع العدالة في الضفة الغربية خلال العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥.....
١٧	وضع العدالة في قطاع غزة خلال العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥.....

مقدمة

يعتبر قطاع العدالة، واحداً من أهم القطاعات وأكثرها تأثيراً على حياة المواطن الفلسطيني، وعلى قدرة الفلسطينيين على تحقيق الاستقلال الوطني، لا سيما في ظل هذه المرحلة الحساسة والهامة، من مراحل بناء الدولة الفلسطينية المنشودة، لذلك يأتي هذا المرصد القانوني الرابع، حول وضع قطاع العدالة في فلسطين خلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥، والذي يصدره المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" منذ عام ٢٠٠٧، في سياق الجهود التي يبذلها المركز، بالتعاون مع المؤسسات المعنوية المختلفة (حقوقية، قانونية، حكومية، وأهلية)، لصيانة وتطوير قطاع العدالة في فلسطين.

لقد تم إجراء مسح لوضع قطاع العدالة في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، من خلال استطلاع آراء عينة من الجمهور بشكل عام، وعيّنات من فئات ذات علاقة بنظام العدالة، حول مؤشرات العدالة التي تم وضعها بموجب "المسح القطاعي لأداء أركان العدالة في فلسطين" الذي نفذته «مساواة» عام ٢٠٠٧، والذي تم فيه تحديد أركان العدالة المختلفة، والمؤشرات المتعلقة بكل ركن على حدة. اعتمدت الدراسة أسلوب المسح الميداني من خلال المقابلة الشخصية المباشرة مع عدة فئات مستهدفة، وقد كانت أداة المسح الرئيسية هي الاستمارات الورقية المعدة مسبقاً، والخاصة بكل فئة من الفئات المستطلعة.

يتكون إطار المعاينة من الجمهور الفلسطيني (١٨ سنة فأكثر) وجميع أعضاء الفئات ذات العلاقة بقطاع العدالة وهم الجمهور المتقاضى، المحامون المزاولون للمهنة، المحامون المدربون، أساتذة القانون والحقوق في الجامعات الفلسطينية، وطلبة القانون والحقوق في الجامعات الفلسطينية. لقد تم استثناء مجموعات من الفئات ذات العلاقة بالقانون لأسباب منها: التحيز المتوقع لبعض الفئات كونها مستهدفة بالتقييم من خلال المسح أصلاً، حيث يهدف المشروع إلى تقييم أدائها من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة، لذلك يصبح من غير المنطقي إدخالها ضمن العينة. وتشمل هذه الفئة القضاة النظاميين والشريعيين والعسكريين ووكلاء النيابة وموظفي المحاكم وموظفي وزارة العدل، وهناك فئة يصعب استطلاع آرائها بسبب القيود العسكرية على الأعضاء خلال الخدمة، وهي فئة الشرطة.

النتائج في الضفة الغربية

نتائج استطلاع عامّة الجمهور في الضفة الغربية

بالنسبة لمدى تفاؤل عامة الجمهور الفلسطيني لوضع القضاء الفلسطيني وتشاؤمهم، فقد عبّر ٥٤٪ من عامة هذا الجمهور في الضفة الغربية عن تشاؤمهم بالنسبة لتحسّن وضع القضاء الفلسطيني وتطوّره المستقبلي، بينما عبّر ٣٥٪ منهم عن تفاؤلهم بتحسّنه وتطوّره مستقبلاً، أما بالنسبة لرايهم حول نزاهة القضاء، فقد عارض ٥٤٪ منهم كون القضاء نزيهاً وخالياً من الفساد، في حين يرى ٢١٪ أن القضاء نزيه. أما من ناحية مدى فعالية وكفاءة مؤسسات القضاء، فقد أبدى ٦١٪ من الجمهور امتعاضهم من البطء في تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية.

لقد عبّر ٩٠٪ من المواطنين أن الأجهزة الأمنية تتدخل بشكل أو بآخر في القضاء، مما يؤثر بشكل سلبي على حيادية جهاز العدالة ونزاهته، ويعتبر جهاز الأمن الوقائي من وجهة نظر الجمهور، الأكثر تدخلاً في القضاء بنسبة ٦٠٪.

بخصوص انطباعات عامّة الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية، نحو مؤسسات وأجهزة العدالة، فقد أبدى غالبيتهم عدم رضاه عن أداء المحاكم والنيابة العامة، حيث أشار فقط ٣٤٪ منهم إلى ثقّتهم في المحاكم النظامية، و٢٨٪ في المحاكم العسكرية، وشكّك ٤٨٪ في إمكانية حصولهم على محاكمة عادلة، فيما لو توجّهوا للمحاكم الرسمية، كما أبدى حوالي ٥١٪ منهم تخوّفهم من قدرة القضاة على اتخاذ قراراتهم دون أي تدخل مباشر أو غير مباشر، من الحكومة أو الأجهزة الأمنية.

وبالنسبة للإشكاليات التي تواجه القضاء، فقد اعتبر ٦٧٪ من عامة الجمهور أن تدخل السلطة التنفيذية هو المشكلة الأولى التي تواجه القضاء، وقد وضع ٥٦٪ منهم مشكلة الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية في المرتبة الثانية، بينما ٥٦٪ منهم اعتقد أن عدم الثقة بالقضاء هي الإشكالية الثالثة التي تواجه القضاء، وقد أشار ٥٣٪ منهم إلى أن ثقافة المواطنين التي لا تقبل سيادة القانون تأتي في الترتيب الرابع، ووضع ٥٢٪ منهم مشكلة عدم وجود إرادة سياسية لإصلاح القضاء في المرتبة الخامسة.

من الملاحظ أن القضاء العشائري، حصل على أعلى نسبة تأييد وثقة لدى الجمهور، حيث بلغ مستوى الثقة به حوالي ٥٩٪، كما أن ٦١٪ من الجمهور أكد على أن القضاء العشائري أكثر قدرةً على حل النزاعات من المحاكم الرسمية، كما يفضّل ٨٣٪ من الجمهور تدخّل القضاء العشائري، في حال عدم التوجّه للمحاكم في حال حدوث نزاعات.

نتائج استطلاع رأي الجمهور المتقاضي في الضفة الغربية

بالنسبة لمدى تفاؤل الجمهور المتقاضي لوضع القضاء الفلسطيني وتشاؤمه، فقد عبّر ٥٢٪ من الجمهور المتقاضي في الضفة الغربية، عن تشاؤمهم بالنسبة لتحسّن وضع القضاء الفلسطيني وتطوّره المستقبلي، بينما ٣٦٪ منهم فقط، متفائلون بتحسّنه وتطوّره مستقبلاً، أما بالنسبة لرأي الجمهور المتقاضي بنزاهة القضاء، فقد عبّر ٤٩٪ منهم عن عدم موافقتهم على نزاهة القضاء وحجم الفساد الموجود فيه.

كما هو الحال عند عامة الجمهور، يعتبر ٨٥٪ من الجمهور المتقاضي في الضفة الغربية، أن الأجهزة الأمنية تتدخل بشكل أو بآخر في القضاء، مما يؤثّر بشكل سلبي على حيادية القضاء ونزاهته، ويعتبر جهاز الأمن الوقائي الأكثر تدخلًا في القضاء بنسبة ٦٠٪.

وبخصوص انطباعات الجمهور المتقاضي في الضفة الغربية نحو مؤسسات العدالة، فقد أبدى غالبيتهم عدم رضاه عن أداء المحاكم والنيابة العامة، حيث أشار ٣٨٪ فقط من المستطلعين، إلى ثقتهم في المحاكم النظامية، و٢٣٪ في النيابة العامة، و٢٦٪ في المحاكم العسكرية، كما أبدى ٤٨٪ من الجمهور المتقاضي معارضته لوجود شفافية لدى العاملين في المحاكم والنيابة العامة.

وأكد ٧١٪ من الجمهور المتقاضي، على وجود بطء في سير الدعاوى في المحاكم الفلسطينية، وقد عزا الجمهور المتقاضي ذلك، إلى التأخير في إيصال التبليغات، كسبب أول، من أسباب بطء السير في الدعوى، يليه عدم حضور الشهود كسبب ثانٍ، أما عدم حضور المحامين، فكان السبب الثالث، ومن ثمّ تغيّب القضاة، وارتفاع عدد القضايا المنظورة أمام القاضي.

كما انتقد الجمهور المتقاضي في الضفة الغربية سلوك المتقاضين، حيث أشار ٦٥٪ منهم إلى أن ثقافة المواطنين التي لا تقبل سيادة القانون، هي من أبرز إشكاليات القضاء، وفي هذا المجال أيّد ٧٩٪ من الجمهور المتقاضي إدخال منهج القانون في التعليم المدرسي، وذلك من أجل خلق ثقافة قانونية لدى المواطنين.

من الملاحظ أن القضاء العشائري، حصل على أعلى نسبة تأييد وثقة لدى الجمهور

المتقاضين في الضفة الغربية، مقارنةً بالمؤسسات القضائية الرسمية، حيث أبدى ٤٨٪ منهم ثقتهم به، كما أن ٥٣٪ منهم أكدوا على أن القضاء العشائري أكثر قدرةً على حل النزاعات من المحاكم الرسمية، كما يفضل ٦٩٪ من الجمهور المتقاضين في الضفة الغربية تدخّل القضاء العشائري بدلاً من التوجّه للمحاكم، في حال حدوث نزاعات.

استطلاع رأي المحامين المزاويلين للمهنة في الضفة الغربية

عند استطلاع آراء المحامين المزاويلين في الضفة الغربية، بخصوص وجهة نظرهم نحو المحامين، ومهنة المحاماة، والقضاء الفلسطيني ومؤسساته من زوايا مختلفة تم عرضها عليهم، فإننا نلاحظ أن هناك نظرة سلبية لديهم اتجاه مستوى مهنة المحاماة، حيث أشار ٦٢٪ منهم إلى أنه يوجد ضعف مهني عند المحامين. كما أن ٥٠٪ منهم، على قناعة بأن المحامي يسعى لجلب أصحاب القضايا بالسمسرة، وعن طريق اقتسام الأرباح والأتعاب مع أشخاص ليسوا محامين، على الرغم من ذلك، يؤكد ٨١٪ من المحامين المزاويلين أنه يوجد رغبة لدى المحامين بتطوير أنفسهم، وأن ٦٠٪ منهم يشعرون أن المحامين يتمتعون بأخلاق المهنة وسلوكها.

أكد ٥٤٪ من المحامين المزاويلين، أن السلطة الفلسطينية فشلت في صيانة استقلالية القضاء، و٥٧٪ يرون أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية، ويعتقد أيضاً ٦٦٪ من المحامين المزاويلين أن السلطة التنفيذية تتدخل بشكل أو بآخر في الجهاز القضائي. إن التدخل يأتي بشكل أساسي من وزارة العدل، يليها مجلس الوزراء، ثم مؤسسة الرئاسة. كما يرى ٨٤٪ من المحامين المزاويلين في الضفة الغربية، أن الأجهزة الأمنية تتدخل بأشكال مختلفة في القضاء، مما يشكل معضلة حقيقية للقضاء، ويعتبر جهاز الأمن الوقائي الأكثر تدخلاً، كما عبّر عن ذلك ٥٤٪ من المحامين.

بالنسبة لمدى تفاؤل المحامين المزاويلين لوضع القضاء الفلسطيني، فقد عبّر ٤٨٪ من المحامين المزاويلين عن تشاؤمهم بالنسبة لتحسّن وضع القضاء الفلسطيني وتطوّره المستقبلي، بينما ٤٣٪ منهم متفائلون بتحسّنه وتطوّره مستقبلاً، أما بالنسبة لرأي المحامين المزاويلين بنزاهة القضاء، فيعتقد ٢٩٪ منهم بنزاهة القضاء وخلوّه من الفساد، في حين أن ٥٢٪ منهم لا يرون القضاء نزيهاً.

أما عن التعيينات في سلك القضاء، فقد عبّر غالبية المحامين المزاولين عن استيائهم بشأن مهنيّة ونزاهة عمليّة التوظيف. تظهر النتائج أن ٥٤٪ من المحامين المزاولين، يرون أن التعيين في القضاء لا يتّسم بالشفافية، وإجراءاته أقلّ وضوحاً، وأقرب إلى المحسوبيّة، و٥٨٪ يعتقدون أن الوسطة والمحسوبيّة هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي والنيابة العامة.

استطلاع رأي المحامين المتدربين في الضفة الغربية

من الملاحظ أن هناك نظرةً سلبيةً لدى المحامين المتدربين اتجاه مستوى مهنة المحاماة، كما هو الحال لدى المحامين المزاولين، حيث أشار ٥٤٪ منهم إلى أنه يوجد ضعف مهني عند المحامين، كما أن ٥٠٪ منهم على قناعة أن المحامي يسعى لجلب أصحاب القضايا بالسمسرة، وعن طريق اقتسام الأرباح والأتعاب، مع أشخاص ليسوا محامين. على الرغم من ذلك، يؤكّد ٨٢٪ من المحامين المتدربين، أنه يوجد رغبة لدى المحامين بتطوير أنفسهم.

أشار ٧٥٪ من المحامين المتدربين في الضفة الغربية إلى أن هناك إشكاليات رئيسية تواجههم، وعند سؤالهم عن أهم هذه الإشكالات، أشار ٢٣٪ منهم إلى نقص الكفاءات لدى المحامين الأساتذة، و٢٢٪ إلى ضعف المردود المادي للمحامي المتدرب، و١٩٪ إلى عدم اهتمام النقابة بالمحامين المتدربين، و١٩٪ لاحتكار المحامي الأستاذ للمعلومة. غالبية المحامين المتدربين، ترى أن الوساطة تلعب دوراً كبيراً في التعيينات في جهازي القضاء والنيابة العامة، حيث أكد ٥٧٪ من المستطلعة آراؤهم، أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي والنيابة العامة.

أكد ٤٦٪ من المحامين المتدربين في الضفة الغربية، أن السلطة الفلسطينية فشلت في صيانة استقلالية القضاء، وهو ما أكده ٥١٪ من المستطلعة آراؤهم، في أن الأحكام الصادرة عن القضاء، تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية. كما يعتقد ٧٣٪ من المحامين المتدربين، أن السلطة التنفيذية تتدخل بشكل أو بآخر في الجهاز القضائي، وبشكل أساسي، وزارة العدل، يليها مجلس الوزراء، ثم مؤسسة الرئاسة. كما هو الحال في كل الفئات السابقة، يرى ٨٧٪ من المحامين المتدربين في الضفة الغربية، أن الأجهزة الأمنية تتدخل بأشكال مختلفة في القضاء، مما يشكّل معضلة حقيقية للقضاء. ويعتبر جهاز الأمن الوقائي الأكثر تدخلًا كما عبّر عن ذلك ٥١٪ من المحامين المتدربين.

استطلاع رأي أساتذة كليات الحقوق في الضفة الغربية

تُظهر النتائج، أن هناك نظرةً سلبيةً فيما يخصّ القضاء ومؤسساته، حيث أبدى ٦١٪ من أساتذة الحقوق عدم ثقتهم بالقضاء، و٤٩٪ عدم ثقتهم بالنيابة العامة، و٥٧٪ عدم ثقتهم بالشرطة، و٥٤٪ عدم ثقتهم بموظفي المحاكم، و٤٨٪ عدم ثقتهم بالمحامين، في الوقت نفسه، عارض ٦٤٪ وجود تحسّن مستمرّ في القضاء، ويعتقد ٥٩٪ على وجود فساد في هذا الجهاز. كما اشار ٥٧٪ من أساتذة الحقوق، أن السلطة الفلسطينية فشلت في صيانة استقلالية القضاء، وهو ما أكده ٦٠٪ من المستطلعة آراؤهم، في أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجية، كما يعتقد ٤٨٪ منهم أن الوساطة والمحسوبة هي أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي.

استاء ٢٧٪ من أساتذة كليات الحقوق، من الدور الذي تلعبه كليات الحقوق في التعليق على القوانين والأحكام، بينما ٦٢٪ منهم عبّروا عن رضاهم عن هذا الدور، وقد أشار ٧٠٪ منهم إلى مساهمة كليات الحقوق الايجابية في تطوير مهنة المحاماة، وقد علّق ٥٩٪ منهم على أن عدد الساعات المعتمدة لدراسة الحقوق كافية، و٥٣٪ منهم يعتقد أن معايير القبول في كليات الحقوق لا تساهم في رفع مستوى الكليات، أخيراً يعتقد ٣٦٪ منهم أن عدد المدرسين في كلية الحقوق غير كاف.

من الملاحظ أن هناك نوعاً من الرضى عن مستوى خريجي الحقوق، وهذا ما أكد عليه ٦٦٪ من الأساتذة، إلا انه ما زال هناك فجوة بين الخريج وسوق العمل، وهذا ما يعتقد ٥٤٪ من المستطلعة آراؤهم، كما أن هناك عدم رضى من أساتذة الحقوق عن مستوى الطلبة الجدد في كليات الحقوق، حيث أكد ٤٨٪ منهم أن مستوى الطلبة الجدد المقبولين في كلية الحقوق ضعيف، وشدد ٧٩٪ منهم على ضرورة أن يتم تدريس بعض المفاهيم القانونية في فترة المدرسة.

استطلاع رأي طلبة كليات الحقوق في الضفة الغربية

بخصوص وجهة نظر الطلاب عن جهاز القضاء والعدالة في فلسطين، من الملاحظ أن هناك نظرة سلبية، حيث أبدى ٣٤٪ فقط من طلبة الحقوق ثقتهم في القضاء، و٣٩٪ في النيابة العامة، و٣٦٪ في الشرطة، بينما عارض ٤٩٪ من طلبة الحقوق وجود تحسّن مستمر في القضاء، ويعتقد ٥٦٪ بوجود فساد فيه، وأشار ٥١٪ من طلبة الحقوق إلى أن السلطة الفلسطينية فشلت في صيانة استقلالية القضاء، وهو ما أكده ٤٨٪ من المستطلعة آراؤهم، في أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجية، كما يعتقد ٤٨٪ منهم أن الوساطة والمحسوبة هي أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي.

من ناحية المنهاج، كان هناك تفاوت في الرضى بين طلبة الحقوق في جامعات الضفة الغربية عن الوسائل المتبعة في التدريس من قبل أساتذة الحقوق، ففي حين أشار ٦٨٪ من الطلبة أن الأساتذة يطلبون منهم إجراء الأبحاث القانونية، و٦٤٪ أكدوا أن هناك تركيزاً على تدريس التشريعات الفلسطينية في المساقات المختلفة، إلا أن ٣٢٪ فقط من الطلبة، أكدوا على أنه طلب منهم زيارة المحاكم، وحضور جلسات المحاكمة خلال دراستهم، و٥١٪ أشاروا إلى أن المدرس يركّز على النواحي العملية، وقد وافق ٧٧٪ من الطلبة على ضرورة وجود تخصص في كليات الحقوق.

وأكد ٦١٪ من الطلبة على أنه يتم التركيز على إعداد الأبحاث في فترة الجامعة، وبالنسبة للتعليق على قرارات المحاكم في المساقات المختلفة، فإنه يتم التعليق عليها في مساقات ٥٨٪ من الطلبة، وأيضاً ٤٩٪ من الطلبة يعتقدون أن جامعاتهم تركّز على النواحي العملية في دراسة الحقوق، بينما ٤٠٪ منهم لا يعتقدون ذلك.

النتائج في قطاع غزة

نتائج استطلاع عامة الجمهور في قطاع غزة

بالنسبة لمدى تقاؤل عامة الجمهور الفلسطيني في قطاع غزة، وتشاؤمهم بالنسبة لوضع القضاء، فقد عبّر ٤٨٪ من عامة الجمهور الفلسطيني عن تشاؤمهم بالنسبة لتحسّن وضع القضاء الفلسطيني وتطوّره المستقبلي، أما بالنسبة لرأي عامة الجمهور في غزة حول نزاهة القضاء، فقد كشف ٤٧٪ منهم عن موافقتهم على نزاهة القضاء وخلوّه من الفساد، في حين أن ٤٤٪ منهم لا يرون ذلك، أما من ناحية مدى فعالية وكفاءة مؤسسات القضاء، فقد أبدى ٥٠٪ من الجمهور امتعاضهم من البطء في تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية.

كما هو الحال في الضفة الغربية، يعتبر ٩٠٪ من المواطنين في قطاع غزة أن الأجهزة الأمنية تتدخّل بشكل أو بآخر في القضاء، مما يؤثّر بشكل سلبي على حيادية القضاء ونزاهته، ويعتبر جهاز الأمن الداخلي الأكثر تدخلاً في القضاء من وجهة نظر الجمهور بنسبة ٥٧٪.

بخصوص انطباعات عامة الجمهور الفلسطيني في قطاع غزة، نحو مؤسسات وأجهزة العدالة، فقد أبدى غالبيتهم عدم رضاه عن أداء المحاكم والنيابة العامة، حيث أشار فقط ٤٣٪ منهم إلى ثقتهم في المحاكم النظامية و٢٨٪ في النيابة العامة، و٣٠٪ في المحاكم العسكرية، وشكّك ٣٦٪ في إمكانية حصولهم على محاكمة عادلة فيما لو توجّهوا للمحاكم الرسمية، كما أبدى حوالي ٤٥٪ منهم تخوّفهم من قدرة القضاة على اتخاذ قراراتهم، دون أي تدخّل مباشر أو غير مباشر من الحكومة أو الأجهزة الأمنية.

وبالنسبة للإشكاليات التي تواجه القضاء، فقد اعتبر ٧٨٪ من عامّة الجمهور في غزة، أن تدخّل السلطة التنفيذية هو المشكلة الأولى التي تواجه القضاء، وقد وضع ٧٤٪ منهم مشكلة عدم الثقة بالقضاء في المرتبة الثانية، بينما ٧٠٪ منهم اعتقد أن ثقافة المواطنين التي لا تقبل سيادة القانون، هي الإشكالية الثالثة التي تواجه القضاء، وقد أشار ٦٤٪ منهم إلى أن عدم وجود إرادة سياسية لإصلاح القضاء، يأتي في الترتيب الرابع، ووضع ٦٠٪ منهم مشكلة الاحتلال الإسرائيلي، والظروف السياسية في المرتبة الخامسة.

من الملاحظ أن القضاء العشائري حصل على أعلى نسبة تأييد وثقة لدى الجمهور، حيث يثق به حوالي ٦٨٪ من الجمهور، كما أن ٧٠٪ منهم أكدوا على أن القضاء العشائري أكثر قدرةً على حل النزاعات من المحاكم الرسمية.

نتائج استطلاع رأي الجمهور المتقاضي في قطاع غزة

بالنسبة لمدى تفاؤل الجمهور المتقاضي وتشاؤمه لوضع القضاء الفلسطيني، فقد عبّر ٦٠٪ من الجمهور المتقاضي في غزة عن تشاؤمهم بالنسبة لتحسّن وضع القضاء الفلسطيني وتطوّره المستقبلي، بينما فقط ٢٩٪ منهم متفائلون بتحسّنه وتطوّره مستقبلاً، أما بالنسبة لرأي الجمهور المتقاضي بنزاهة القضاء، فكشفت ٢٣٪ منهم عن رؤيتهم لنزاهة القضاء، وخلوّه من الفساد، في حين أن ٥٣٪ منهم لا يرون أيّ نزاهة للقضاء.

كما هو الحال عند عامة الجمهور، اعتبر ٦٨٪ من الجمهور المتقاضي في قطاع غزة، أن الأجهزة الأمنية تتدخل بشكل أو بآخر في القضاء، ممّا يؤثّر بشكل سلبي على حياديّة القضاء ونزاهته، ويعتبر جهاز الأمن الداخلي هو الأكثر تدخلاً في القضاء، من وجهة نظر الجمهور المتقاضي في قطاع غزة بنسبة ٥٣٪.

لقد أكد ٥٨٪ من الجمهور المتقاضي على وجود بطء في سير الدعاوى في المحاكم الفلسطينية، والجزء الآخر منهم ونسبته ٤٢٪، لم يرَ أن هناك بطئاً في سير الدعاوى في المحاكم الفلسطينية، وقد رأى الجمهور المتقاضي أن التأخير في إيصال التبليغات، هو السبب الأول من أسباب بطء السير في الدعوى، أما عدم حضور الشهود، فكان السبب الثاني، وعدم حضور المحامين كان السبب الثالث، أخيراً فإن تغيب القضاة، وارتفاع عدد القضايا المنظورة أمام القاضي، هما السببان الأخيران بالترتيب.

فيما يخص انطباعات الجمهور المتقاضي في قطاع غزة نحو مؤسسات العدالة، فقد كانت غالباً غير إيجابية، فقد أبدى ٤٤٪ فقط ثقتهم في المحاكم النظامية، و٢٠٪ في النيابة العامة، و١٤٪ في المحاكم العسكرية، كما أبدى ٦٢٪ من الجمهور المتقاضي معارضته لوجود شفافية لدى العاملين في المحاكم والنيابة العامة، وشكك ٤٤٪ في إمكانية حصولهم على محاكمة عادلة، فيما لو توجّهوا للمحاكم الرسمية.

انقذ الجمهور المتقاضي في قطاع غزة سلوك المتقاضين، حيث أشار ٧٠٪ منهم إلى أن ثقافة المواطنين التي لا تقبل سيادة القانون، هي من أبرز إشكاليات القضاء، وفي

هذا المجال أُيّد ٩٢٪ من الجمهور المتقاضين إدخال منهج القانون في المدارس، وذلك من أجل خلق ثقافة قانونية لدى المواطنين.

حصل القضاء العشائري على أعلى نسبة تأييد وثقة لدى الجمهور المتقاضين في قطاع غزة، مقارنةً بمؤسسات القضاء الأخرى، حيث أبدى ٥٢٪ منهم ثقتهم بهذا النوع من القضاء، كما أن ٥٩٪ منهم أكدوا على أن القضاء العشائري أكثر قدرةً على حل النزاعات من المحاكم الرسمية، كما يفضّل ٧٤٪ من الجمهور المتقاضين في قطاع غزة تدخّل القضاء العشائري بدلاً من التوجّه للمحاكم في حل النزاعات.

استطلاع رأي المحامين المزاولين للمهنة في قطاع غزة

عند استطلاع آراء المحامين المزاولين في قطاع غزة، بخصوص وجهة نظرهم نحو المحامين أنفسهم، ومهنة المحاماة، والقضاء الفلسطيني ومؤسساته من زوايا مختلفة تم عرضها عليهم، فإننا نلاحظ أن هناك نظرة سلبية لديهم، اتجاه مستوى مهنة المحاماة، أكثر من تلك السائدة في الضفة الغربية، حيث أشار ٧٩٪ منهم إلى وجود ضعف مهني عند المحامين، كما أن ٦٩٪ منهم على قناعة أن المحامي يسعى لجلب أصحاب القضايا بالسمسة، وعن طريق اقتسام الأرباح والأتعاب مع أشخاص ليسوا محامين، كما انتقدوا العلاقة المتوترة والضعيفة بين المحامين أنفسهم. على الرغم من ذلك يؤكد ٨٨٪ من المحامين المزاولين أنه يوجد رغبة لدى المحامين بتطوير أنفسهم.

أما عن توجه المحامين المزاولين، نحو الوضع العام للعدالة في قطاع غزة، فإننا نلاحظ أن هناك نظرة سلبية بشكل عام، كما هو الحال لدى عامة الجمهور، والجمهور المتقاضي، أعلى بكثير من تلك السائدة في الضفة الغربية. لقد عارض ٨١٪ من المستطلعة آراؤهم وجود تحسن في القضاء في قطاع غزة، وأشار ٧٨٪ منهم إلى وجود فساد في القضاء، وهذا انعكس بشكل كبير على مستوى الثقة بالقضاء إلى ٢١٪ فقط، وفي النيابة العامة إلى ١٩٪، وفي موظفي المحاكم والنيابة العامة إلى ٢٢٪. غالبية المحامين المزاولين ترى أن الوساطة تلعب دوراً كبيراً في التعيينات في جهازي القضاء والنيابة العامة، حيث أكد ٦٩٪ من المستطلعة آراؤهم أن الوساطة والمحسوية هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي والنيابة العامة.

أكد ٨٤٪ من المحامين المزاولين في قطاع غزة أن الدولة الفلسطينية فشلت في صيانة استقلالية القضاء، وهو ما أكده ٧٢٪ من المستطلعة آراؤهم في أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية. كما يعتقد ٦٠٪ من المحامين المزاولين أن السلطة التنفيذية تتدخل بشكل أو بآخر في الجهاز القضائي، وبشكل أساسي وزارة العدل، يليها مجلس الوزراء، ثم مؤسسة الرئاسة. كما يرى ٧١٪ من المحامين المزاولين في قطاع

غزة أن الأجهزة الأمنية تتدخل بأشكال مختلفة في القضاء، مما يشكل معضلة حقيقية للقضاء. ويعتبر جهاز الأمن الداخلي الأكثر تدخلاً، كما عبّر عن ذلك ٦٨٪ من المحامين. بالنسبة لنزاهة التعيينات في سلك القضاء، فقد استاء غالبية المحامين المزاولين بشأن هذا الموضوع، فقد بين ٩٣٪ أن التعيين في القضاء لا يتسم بالشفافية، وإجراءاته أقل وضوحاً، وأقرب إلى المحسوبية، و٦٩٪ يعتقدون أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي والنيابة العامة.

استطلاع رأي المحامين المتدربين في قطاع غزة

يوجد هناك نظرة سلبية لديهم، اتجاه مستوى مهنة المحاماة، كما هو الحال لدى المحامين المزاولين، أكثر من تلك الموجودة في الضفة الغربية، حيث أشار ٦٧٪ منهم إلى أنه يوجد ضعف مهني عند المحامين، كما أن ٤٧٪ منهم على قناعة أن المحامي يسعى لجلب أصحاب القضايا بالسمسة، وعن طريق اقتسام الأرباح والأتعاب، مع أشخاص ليسوا محامين. على الرغم من ذلك، يؤكد ٨٣٪ من المحامين المتدربين، أنه يوجد رغبة لدى المحامين بتطوير أنفسهم.

أشار ٨٧٪ من المحامين المتدربين في قطاع غزة، إلى أن هناك إشكاليات رئيسية تواجههم، وعند سؤالهم عن أهم هذه الإشكاليات، أشار ٣١٪ إلى ضعف المردود المادي للمحامي المتدرب، و٢٥٪ إلى عدم اهتمام النقابة بالمحامين المتدربين، و١٩٪ لاحتكار المحامي الأستاذ للمعلومة، و١٧٪ إلى نقص الكفاءات لدى المحامين الأساتذة، أما عن توجه المحامين المتدربين نحو الوضع العام للعدالة في قطاع غزة، فإننا نلاحظ أن هناك نظرة سلبية بشكل عام اتجاه القضاء وأجهزة العدالة، أعلى من تلك الموجودة في الضفة الغربية. لقد عارض ٦٣٪ من المستطلعة آراؤهم وجود تحسن في القضاء في قطاع غزة، وأشار ٦٧٪ منهم عن اعتقادهم بوجود فساد في القضاء، وهذا انعكس بشكل كبير على مستوى الثقة بالقضاء بنسبة وصلت إلى ٢٥٪ فقط، وفي النيابة العامة ٢١٪، وفي موظفي المحاكم والنيابة العامة ٣٠٪. الغالبية العظمى من المحامين المتدربين ترى أن الوساطة تلعب دوراً كبيراً في التعيينات في جهازي القضاء والنيابة العامة، حيث أكد ٨١٪ من المستطلعة آراؤهم أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي والنيابة العامة.

أكد ٦٠٪ من المحامين المتدربين في قطاع غزة أن الدولة الفلسطينية فشلت في صيانة استقلالية القضاء، وهو ما أكده ٦٤٪ من المستطلعة آراؤهم في أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية. كما يعتقد ٥٩٪ من المحامين المتدربين أن السلطة التنفيذية تتدخل بشكل أو بآخر في الجهاز القضائي، وبشكل أساسي وزارة العدل يليها مجلس الوزراء ثم مؤسسة الرئاسة. وكما هو الحال في كل الفئات السابقة

يرى ٨٤٪ من المحامين المتدربين في قطاع غزة أن الأجهزة الأمنية تتدخل بأشكال مختلفة في القضاء، مما يشكل معضلة حقيقية للقضاء. يعتبر جهاز الأمن الداخلي الأكثر تدخلاً كما عبّر عن ذلك ٥٢٪ من المحامين المتدربين.

استطلاع رأي أساتذة كليات الحقوق في قطاع غزة

تظهر النتائج أن هناك نظرةً سلبيةً فيما يخصّ القضاء ومؤسساته، وإيجابية فيما يخصّ كليات الحقوق والمنهاج وأساتذة القانون، حيث أبدى فقط ١٤٪ من أساتذة الحقوق ثقتهم في القضاء، و١٧٪ في النيابة العامة، و٢٤٪ في الشرطة، بينما عارض ٦٠٪ من أساتذة الحقوق في قطاع غزة وجود تحسّن مستمر في القضاء، ويعتقد ٤٨٪ بوجود فساد في جهاز القضاء الفلسطيني. أشار ٤٨٪ من أساتذة الحقوق أن السلطة الفلسطينية فشلت في صيانة استقلالية القضاء، وهو ما أكدّه ٤٨٪ من المستطلعة آراؤهم، في أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجية، كما يعتقد ٤١٪ منهم أن الوساطة والمحسوبيّة هي أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي.

عبّر ١٤٪ من أساتذة كليات الحقوق، عن استيائهم من الدور الذي تلعبه كليات الحقوق في التعليق على القوانين والأحكام، بينما ٧٩٪ منهم عبّروا عن رضاهم لهذا الدور. وقد أشار ٦٤٪ منهم إلى مساهمة كليات الحقوق في تطوير مهنة المحاماة، وقد علّق ٨٣٪ منهم على أن عدد الساعات المعتمدة لدراسة الحقوق كافية، و٥٠٪ منهم يعتقد أن معايير القبول في كليات الحقوق لا تساهم في رفع مستوى الكليات، وقد أفاد ٥٢٪ منهم أن عدد المدرسين في كلية الحقوق غير كاف.

أبدى أغلبية أساتذة الحقوق رضاهم عن مستوى التعليم في كليات الحقوق، والدور الذي تلعبه في توفير الكفاءات اللازمة من المحامين والقضاة، حيث أكد ٧٩٪ منهم أن كليات الحقوق تلعب دوراً مميزاً في التعليق على القوانين والأحكام، و٦٤٪ أشاروا إلى دور كلياتهم في تطوير مهنة المحاماة، إلا أنهم انتقدوا معايير القبول في كليات الحقوق والنقص في عدد المدرسين.

استطلاع رأي طلبة كليات الحقوق في قطاع غزة

عند استطلاع رأي طلبة كليات الحقوق في قطاع غزة، بخصوص وجهة نظرهم عن وضع القضاء ومؤسساته، فإننا نلاحظ أن هناك نظرة سلبية، حيث أبدى فقط ٣٦٪ من طلبة الحقوق ثقتهم في القضاء، و٢٨٪ في النيابة العامة، و٢٧٪ في الشرطة، بينما عارض ٦٩٪ من طلبة الحقوق وجود تحسّن مستمر في القضاء، ويعتقد ٦٠٪ بوجود فساد في القضاء الفلسطيني. وأشار ٥٦٪ من طلبة الحقوق إلى أن السلطة الفلسطينية فشلت في صيانة استقلالية القضاء، وهو ما أكده ٦٠٪ من المستطلعة آراؤهم، في أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجي، كما يعتقد ٥٠٪ منهم أن الوساطة والمحسوبيّة هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي.

من ناحية المنهاج، فإن هناك نوعاً من الرضى بين طلبة الحقوق في الجامعات في قطاع غزة عن الوسائل المتبعة في التدريس من قبل أساتذة الحقوق، حيث أشار ٦٧٪ من الطلبة إلى أن الأساتذة يطلبون منهم إجراء الأبحاث القانونية، و٦٩٪ أكدوا أن هناك تركيزاً على تدريس التشريعات الفلسطينية في المساقات المختلفة، و٥٧٪ من الطلبة أكدوا على طلب الأساتذة منهم زيارة المحاكم وحضور جلسات المحاكمة، و٦٦٪ أشاروا إلى أن المدرس يركّز على النواحي العمليّة. من الضروري الإشارة إلى أن ٨٠٪ من الطلبة طالبوا بضرورة وجود تخصص في كليات الحقوق.

أكد ٥٢٪ من الطلبة على أنه يتم التركيز على إعداد الأبحاث في فترة الجامعة، وبالنسبة للتعليق على قرارات المحاكم في المساقات المختلفة، فإنه يتم التعليق عليها في مساقات ٥٦٪ من الطلبة، وأيضاً ٦٩٪ من الطلبة تركّز جامعاتهم على النواحي العملية في دراسة الحقوق